مرتكزات السياسة الخارجية المغربية في افريقيا جنوب الصحراء

م. مجيد كامل حمزة(*)

المقدمة:

تعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية باعتبارها أكثر المقومات تباثا، وذلك على حد تعبير الزعيم الألماني "بسمارك" الذي أكد أن الجغرافيا هي العامل الدائم في السياسة. من هنا يظهر المغرب بانتمائه جغرافيا لإفريقيا التي تشكل بالنسبة له الفضاء الطبيعي والامتداد الاستراتيجي، لدرجة ذهب الملك المغربي الراحل(الحسن الثاني) بوصف المغرب بشجرة جذورها المغذية في إفريقيا. وسياسيا فقد تجسدت هذه الإرادة من خلال التنصيص في كافة الدساتير المغربية المتعاقبة على اعتبار المغرب دولة إفريقية تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية.

وقد شهدت العلاقات المغربية الإفريقية، طوال فترات تاريخية متعاقبة، ازدهارا كبيرا، ونشطت العلاقات التجارية بين المغرب وعمقه الإفريقي، فقد اهتمت الأسر المتعاقبة على حكم المغرب بتنمية وتطوير هذه التجارة، وعيا منها بأهميتها لتقوية البلاد وضمان مداخيل القارة لخزينة البلاد، بل أكثر من ذلك أن بعض الدول التي تأسست بالمغرب، كالمرابطين(١٠٥٦-١١٤٧م) والعلويين (١٦٣١م – الى يومنا هذا)، اعتمدت في انطلاقتها على مراقبة تجارة افريقيا. وحرص المغرب في كل الفترات التاريخية التي مر بها على الحضور الفاعل داخل المعترك الإفريقي لضمان موطئ قدم متقدم داخله والهيمنة على تجارته بل وضمان ولاءات عابرة لحدوده.

ويمكن اعتبار ان اهمية هكذا موضوع تبرز في كون ان العلاقات المغربية ودول إفريقيا جنوب الصحراء، على وجه التحديد، توصف بالعلاقات الأخوية المتجذرة،

(*)تدريسي كلية الفنون الجميلة\ جامعة بغداد.

المتينة والمتميزة، وذلك نظرا لمجموعة القواسم المشتركة التي تجمع المغرب مع هذه البلدان، كالموقع الجغرافي والعمق التاريخي والانتماء العقائدي والديني، علاوة على المصالح الاستثمارية والاقتصادية والسياسية المتقاطعة. على هذا الصعيد، إذا نظرنا إلى علاقات المغرب مع دول كالسينغال وساحل العاج والغابون يمكن إن نصفها بالعلاقات المثالية، نظرا لما ظل يجمع هذه البلدان بالمغرب من وشائج وطيدة على مستويات متعددة .

وإلى جانب اهمية العلاقات السياسية والاقتصادية التي ميزت هذه الفترة التاريخية، فقد نشطت العلاقات الروحية والدينية بين الطرفين، فالمغرب يعود إليه الفضل في نشر الإسلام السني المالكي في تخوم إفريقيا السمراء عبر الزوايا ، وهو ما أثمر في النهاية امتداد الإسلام داخل القارة الإفريقية، وما نشهده من ترابط صوفي وتعلق العديد من دول القارة، خاصة في غرب إفريقيا بالمغرب، لهو خير دليل على هذا الإرث التاريخي.

فالمغرب مدعو إلى تعزيز حضوره الإفريقي وبناء علاقات استراتيجية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في إطار سياسة دبلوماسية إقليمية إفريقية تضمن له قيادة جهود القارة لرفع تحديات العولمة والتحدث باسم إفريقيا في المحافل الدولية، فلقد ادرك المغرب مدى تضرر العلاقات المغربية الإفريقية من خلال التركيز الكبير على الانفتاح شمالا من خلال تعزيز العلاقات بالاتحاد الأوربي على حساب العلاقات المغربية الإفريقية، وهو ما ترتب عنه خسارة المغرب لموقعه المتقدم في القارة الافريقية، بكل إرثه وثقله التاريخي والثقافي. وادرك المغرب ايضا ان قراره بمغادرة منظمة الوحدة الإفريقية في ١٢ تشرين الثاني\نوفمبر العام ١٩٨٤، عندما قبلت الأخيرة بجبهة البوليساريو عضوا فيها كان قرارا متسرعا، وتأتي الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مطلع العام ٢٠٠٨،لتدفع بالمغرب إلى التوجه أكثر نحو عمقه الإفريقي من خلال فتح أسواق واستثمارات جديدة بعدد من بلدان القارة السمراء، حيث لم يمنع بقاء المغرب خارج منظمة الاتحاد الإفريقي من العمل على سبيل التضامن والتعاون الثنائي والجماعي داخل المحور الإقليمي.

ويشترك المغرب في عضوية المجموعة الاقتصادية والمالية لغرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والمالية لوسط إفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء. وللمغرب ما يفوق(٤٧٨) معاهدة واتفاق تعاون مع غالبية الدول الإفريقية (حوالي ٤٠ دولة من مجموع ٥٤ دولة)، ويساهم المغرب بعدد من القوات العسكرية لحفظ الأمن تحت المظلة الأممية بعدد من المناطق الحساسة في سبع عمليات ، كأول دولة عربية من الشمال الإفريقي تساهم من حيث العدد والمهمات في قوات حفظ الأمن الأممية. كما يشكل المغرب، ثاني مستثمر اقتصادي داخلي بالسوق الإفريقية بعد جمهورية جنوب إفريقيا.

ومن هنا، تبدو الحاجة ماسة إلى إحياء الدور المغربي في إفريقيا والعودة به إلى جذوره الإفريقية من خلال سياسة دبلوماسية إفريقية تعيد إلى المغرب مكانته داخل القارة وتحيي إرثه التاريخي هناك. فالقرار السياسي في هذا الشأن قرار استراتيجي تمليه الضرورات الداخلية والإقليمية والعالمية والتحديات المرتبطة بها من قبيل النزعة العالمية نحو التكتلات وتعزيز الأدوار الإقليمية للدول خدمة لقضايا التنمية وحماية المصالح الاستراتيجية الكبرى للدول في أفق تحقيق الأمن القومي واكتساب أوراق إقليمية تكون أوراقا رابحة في الرهانات التنموية الداخلية والخارجية.

لذا فاننا سنعمل على اثبات فرضية ان توجهات السياسة الخارجية للمملكة المغربية الراهنة والمستقبلية تجاه دول افريقيا جنوب الصحراء، عرفت مقاربة جديدة للعلاقات، ارتكزت على تفعيل المرتكزات(الجغرافية والتاريخية والدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية) في تدعيم وتطوير اختراقها للقارة الافريقية بعد سنوات من القطيعة والعزلة، عبر التعامل مع دول القارة بشكل منفرد بعد ان تعذر على المغرب التعامل مع المنظومة الافريقية الممثلة بالاتحاد الافريقي ككتلة واحدة بعد خروجه من منظمة الوحدة الافريقية على خلفية تعقيدات قضية الصحراء الغربية.وبالتالي فإن التساؤل القائم في هذا الاتجاه،والذي يفرض نفسه كإشكال قابل للتحليل والنقاش هو:

- هل يمكن للمغرب الاعتماد على هذه المرتكزات والتي يؤسس عليها المغرب علاقاته الجديدة والمشتركة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة دول غرب افريقيا، في إطار ما يسمى بعلاقات التعاون جنوب–جنوب ؟
- كيف استطاعت المؤسسة الملكية المغربية توظيف حضورها الروحي والديني في افريقيا جنوب الصحراء لخدمة توجهات السياسة الخارجية المغربية في تلك الدول؟
- وإلى أي حد ساهمت هذه المرتكزات في تقوية الحضور المغربي على الساحة الإفريقية؟
- وكيف عمل المغرب على تطوير علاقاته الاقتصادية مع الدول الإفريقية للحفاظ على المصالح الحيوية في ظل المنافسة الدولية على الموارد الإفريقية؟
- هل يمكن ان يفعل المغرب حضوره السياسي من خلال الاعتماد على المرتكزات الاخرى وخاصة الاقتصادي والأمني؟
- ما الاثر الذي يتركه المرتكز الاقتصادي على العلاقات المغربية الافريقية المستقبلية؟
- ما الاثر الذي يتركه المرتكز الامني على العلاقات المغربية الافريقية المستقبلية؟
- وهل يمكن الاستغناء عن المنظومة الإفريقية الشاملة السياسية (الاتحاد الإفريقي) والتعويض بمنظمات أخرى (تجمع دول الساحل والصحراء)؟

وعلية اعتمدنا في هيكلية البحث على تقسيم البحث الى اربعة مباحث تناولنا في المبحث الاول المرتكزات الجغرافية والتاريخية، وفي الثاني المرتكزات الدينية والثقافية والاجتماعية، وفي الثالث المرتكزات السياسية والاقتصادية والامنية، اما المبحث الرابع فقد تناولنا فية الافاق المستقبلية للسياسة الخارجية المغربية في افريقيا جنوب الصحراء.

المبحث الأول\ المرتكزات الجغرافية والتاريخية:

اولا: المرتكز الجغرافي:

يخضع المرتكز الجغرافي للمقولة التي تقول "الشيء الأساسي في التاريخ الذي لا يتغير هو الموقع الجغرافي" و "جغرافية البلد تملي عليه سياسته"[١]. فالمغرب له موقع متميز بواجهتين بحريتين وهو البلد الإفريقي الوحيد الذي يتوفر على ثلاثة أبعاد مختلفة متوسطي وأطلسي وصحراوي ما يؤكد عمقه وانتمائه الأفريقي. وبحكم موقعه الجغرافي نهج المغرب سياسة خارجية منفتحة قائمة على التعاون مع الشعوب الأخرى، ويقول الملك الراحل (الحسن الثاني):"من أجل ما للمغرب من مؤهلات وما له من موقع جغرافي، وماله من تقاليد تاريخية فإن بلادة كانت وما تزال بلادا منفتحة على العالم تكره العزلة وتأبى الانطواء على النفس، وهكذا أدركنا منذ الزمن البعيد ما يمكن أن يعود إلى المغرب من عوائد بفضل تعاون واسع يحترم سيادتنا واختياراتنا الإسلامية وحرية قرارنا المطلقة " .[٢]

لذلك سمح الموقع الجغرافي للمغرب في مختلف مراحل تاريخه بتوسيع وترسيخ نفوذه في القارة الإفريقية، حيث كان المغرب الرابط بين الإسلام وإفريقيا عبر أدائه دور تبليغ الشريعة المحمدية وتنميتها وشرحها بالمدارس والمساجد وبالوعظ من خلال ثلة من العلماء والأساتذة [٣].

وعليه فإن هذا الموقع الاستراتيجي حكم على المغرب بنهج هذه السياسة، وبرئاسته لمجلس الأمن في كانون الثاني\يناير العام ٢٠١٢، حدد المغرب وأضفى طابعا رسميا على التزاماته القارية وإرادته في تمثيل المصالح الإفريقية والدفاع عنها، ويمكن لذلك بناء إستراتيجية تأثير حقيقية داخل المنظمات الدولية حتى تتكلم إفريقيا بصوت واحد

---

[١] كينث تومبسون و روي مكريدس، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها ، دار الكتاب العربي ، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦، ص٣٥.

[٢] د.الحسان بوقنطار ،السياسة الخارجية المغربية – الفاعلون والتفاعلات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع ، الرباط ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢،ص١٩٣.

[٣] سعيد الصديقي ،"صنع السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل الدكتواره في القانون العام ، جامعة محمد الأول \ كلية الحقوق ، وجدة ٢٠٠٢، ص٢٦٤-٢٦٥.

إضافة إلى أن المغرب يعمل من أجل إستراتيجية إفريقية لمقاربة إقليمية على شكل تكتلات ووضع تصور لهندسة دبلوماسية أكثر إستراتيجية بالنسبة لحاجيات وموارد كل دولة أو إقليم من أجل تعاون أكثر فعالية وكفاءة[٤].

ثانيا:المرتكز التأريخي:

يعد المرتكز التاريخي من أهم العوامل البارزة والهامة في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية، فالإرث الحضاري والزمان التاريخي عميق جدا، فالمملكة المغربية إحدى أعرق دول العالم المتجذرة في التاريخ فتاريخها يمتد كأمة وكدولة وكحضارة إلى القرن الثامن عشر الميلادي. وشهدت العلاقات المغربية الإفريقية طوال فترات تاريخية ازدهارا كبير، اذ لعب المغرب دور الوساطة التجارية بين ما كان يسمى بلاد السودان[٥] وأوروبا، ونشطت من ثم العلاقات التجارية بين المغرب وعمقه الإفريقي وهي علاقات تمتد إلى قرون عديدة من البناء التاريخي المشترك بين المغرب ودول غرب إفريقيا او افريقيا جنوب الصحراء [٦].

ووصل الحضور المغربي القوي في إفريقيا أوجه خلال العصر الحديث ابان حكم الدولة السعدية (١٥١٠-١٦٣١م)، اذ أصبحت الممالك الافريقية في الغرب الإفريقي بكاملها تابعة للبلاط السعدي، عندما قام السلطان(المنصور الذهبي)[٧] بفتحها سنة ١٥٨٥م ، فالمغرب تقوى بإفريقيا ورسخ وجوده بها في فترة تاريخية

---

[٤]) مونية سيلغوة ،"المغرب والفضاء الإفريقي"، الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية ، المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية ، دار لارمتان ، الرباط ٢٠١٢، ص١٥٢.

[٥]) وهو اللفظ الذي كان يطلق على دول إفريقيا الغربية حاليا وهي:(مالي – السينغال – تشاد– النيجر– ساحل العاج).

[٦]) وهي الدول الافريقية التي تقع الى جنوب وغرب الصحراء الكبرى (مالي – السينغال – ساحل العاج – بوركينافاسو – النيجر – الراس الاخضر – غانا – غينيا بيساو– ليبيريا – غامبيا– نيجيريا – توغو). ينظر : شارل اندري جوليان، تعريب: محمد المزالي والبشير بن سلامة ، تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس الجزائر المغرب الأقصى) من الفتح الإسلامي إلى سنة ١٨٣٠، الدار التونسية للنشر ، ط ١٩٧٨، ص٥٦.

[٧])احمد المنصور الذهبي السعدي: ولد العام ١٥٤٩م ، بفاس وهو رابع سلاطين الدولة السعدية وكان شجاعا محبا للغزو والفتح بلغت الدولة في ايامه اعلى درجات عظمتها وتقاطرت رسائل الولاء عليه من تخوم السودان، كما تدفقت على المغرب في الآن نفسه خيرات بلاد السودان حتى نُعت بالمنصور الذهبي لكثرة ما كان يرد عليه من ذهب السودان.يمكن اعتبار وفاته العام ١٦٠٣م، في مراكش نهاية الدولة السعدية. للمزيد ينظر: خير الدين الزركلي، الاعلام، الجزء الاول ، بيروت، ط٣، ١٩٦٩، ص٢٢٤-٢٢٥.

حساسة للغاية تميزت بامتداد الغرب وانطلاقته ، ومن هذا المنطلق تبنت اوروبا المسيحية فكرة "امبراطورية مراكش" طوال العصر الحديث.

ووفقا لذلك انبثقت عنها ثوابت ترسخت عبر الممارسة باعتماد دبلوماسية منفتحة غير منحازة، وربط علاقات ودية وسلمية على أساس المبادئ والقواعد التي تقوم عليها العلاقات دون أن تخرج عن الصبغة المغربية نظرا لخضوعها للخصائص التقليدية والتاريخية والسياسية والاجتماعية التي تنبثق من التاريخ المغربي. فالى المغرب يعود الفضل في نشر الإسلام السني المالكي في تخوم إفريقيا السمراء وهو ما أثمر في النهاية امتداد الإسلام داخل القارة الإفريقية.[٨]

غير أن هذا التراكم التاريخي بدأ يتراجع مع وصول طلائع المكتشفين الأوربيين إلى الساحل الغربي لإفريقيا، إذ أخذ معه الحضور المغربي في هذه الأصقاع يشهد بعض الانحسار، بعد ما تمكن الأوربيون من الوصول عبر المحيط الأطلسي إلى إفريقيا دون ما حاجة إلى الوساطة المغربية، ومن ثم تضررت العلاقات الاقتصادية المغربية الإفريقية وتراجع في الآن نفسه الحضور والتأثير السياسي المغربي على افريقيا الا ان العلاقات الدينية والروحية ظلت مستمرة. وقد كان لهذا الوجود الغربي في إفريقيا انعكاسات سلبية على الاقتصاد المغربي الذي عانى من تراجع مداخيل تجارة السودان، ومن ثم بدأ الضعف يتسرب إلى الدولة المغربية وتدهورت وضعية المدن الواقعة على طريق السودان. ولا يعني هذا أن الأفارقة استسلموا لهذا الوضع الذي وجدوا أنفسهم مجبرين على التعايش معه، بل تقاطرت برقيات الاستنجاد على السلاطين المغاربة في مطلع القرن التاسع عشر لرد الخطر المسيحي الداهم للغرب الإفريقي، غير أن المغرب في هذه المراحل التاريخية لم يعد قادرا على مقارعة القدرات العسكرية الأوربية الحديثة. وهكذا خاب أمل الممالك السودانية في احياء الدور السياسي المغربي في افريقيا

[٨])د.لبابة عاشور ، محددات السياسة الخارجية المغربية اتجاة افريقيا، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية\ الأبحاث القانونية، كلية الحقوق، ١٩-٢-٢٠١٤ ، ص٧.

جنوب الصحراء ، ليُفسح بذلك المجال واسعا أمام الفرنسيين للتدخل والهيمنة على الغرب الإفريقي بكامله[٩].

ومع بداء المرحلة المعاصرة، بداء الاهتمام المغربي بالعلاقات الإفريقية منذ الاستقلال العام ١٩٥٦،عن الاستعمارين: الفرنسي والإسباني، فقد نشط المغرب بشكل كبير في سياسته الإفريقية، وذلك عبر النطاق الحكومي بترسيم وزارة للشؤون الإفريقية [١٠]، كما كانت لزعماء الحركة الوطنية المغربية اتصالات كبيرة وتنسيق دولي من أجل استقلال الدول الإفريقية وحريتها.

ففي ٧-٣ كانون الثاني\ يناير العام ١٩٦١، عُقد مؤتمر بالدار البيضاء، دعا إليه المغرب مجموعة من الزعامات الإفريقية والعربية ممن كانت محسوبة على التيار التقدمي[١١]، شكل مؤتمر الدار البيضاء العام ١٩٦١، حجر الاساس نحو المشروع الذي تم تأهيله العام ١٩٦٣، مع إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا بإثيوبيا.

بعد ذلك استمر المغرب في سياسته الإفريقية بالرغم من حصول العديد من المتغيرات، أهمها: عدول المغرب عن التوجهات التقدمية لينضم إلى المواقف الغربية مقابل من اختار اليسار الموافق للاتحاد السوفيتي آنذاك، كما أن القوى الاستعمارية

---

[٩] محمد الميلي ، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ ، ص٣٤.

[١٠] وزارة للشؤون الإفريقية في الحكومة السابعة لما بعد الاستقلال ٢ \حزيران\ يونيو العام ١٩٦١- حتى ٥\كانون الثاني \ يناير العام ١٩٦٣، وكان يراسها د.عبد الكريم الخطيب مكلفا بالعلاقة بين الملك(الحسن الثاني) والعديد من الحكومات وحركات التحرر الإفريقية. وهو عبد الكريم الخطيب (١٩٢١ – ٢٠٠٨)، ولد بمدينة الجديدة جنوب مدينة الدار البيضاء لعب دورا كبيرا في الحياة السياسية المغربية أيام الحركة الوطنية من أجل الاستقلال وبعده ، وكان مقربا من القصر الملكي ، كطبيب جراح خاص للملك ووسيط في العلاقات السياسية بين القصر والحركات التحررية الإفريقية والعديد من زعامات الاستقلال بالقارة والعالم العربي. كان صديقا للراحل نيلسون مانديلا ، كما لعب دورا كبيرا في تأهيل الحركة الإسلامية المغربية. المصدر: د.خالد الشكراوي ، السياسة المغربية في افريقيا: المصالح الحيوية والحسابات الاقليمية والدولية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ١٣\تموز\ ٢٠١٤ ، ص٤.

[١١] اذ بالإضافة إلى المضيف الملك(محمد الخامس)، حضر كل من الرئيس(جمال عبد الناصر)عن مصر، والرئيس(كوامي نكروماه) عن غانا و(فرحة عباس) رئيس الحكومة المؤقتة للجزائر والرئيس(موديبو كيتا) عن مالي ، والرئيس(أحمد سيكو توري)عن غينيا ، وهو المؤتمر المسمى بمجموعة الدار البيضاء. كان المؤتمر يتجه إلى وضع استراتيجية موحدة من جهة ، لمساعدة باقي حركات التحرر على الوصول إلى الاستقلال ، ومن جهة أخرى استكمال الإعداد لمشروع الوحدة الإفريقية.

الأوروبية نجحت في فرض الأمر الواقع على القارة بسبب الارتباطات الاقتصادية والثقافية والأمنية التي فرضها الاستعمار السابق على الدول المستقلة حديثًا. فقد استمر الصراع مع إسبانيا تحت حكم الجنرال(فرانكو) من أجل تحرير ما تبقى من الأراضي المغربية من سيطرة الاستعمار الإسباني سواء في شمال المملكة أو في جنوبها[١٢]، اضافة الى الوضع الداخلي المغربي طيلة الستينات والسبعينات من القرن العشرين، والتي عُرفت بسنوات الرصاص، حيث بلغ الصراع أشده بين الملكية والقوى المحافظة من جهة والقوى التقدمية اليسارية والماركسية من جهة أخرى. الشيء الذي أثر سلبًا على تعامل الدولة مع القارة الإفريقية، بتراجع بعض الاهتمام، والانصباب على معالجة الوضع الداخلي وتعزيز التعامل مع الغرب الأوروبي وأميركا والانفتاح على العالم العربي والإسلامي، ومحاولة وضع بعض من التوازن في العلاقات للمغرب بين الشرق والغرب.

وأدى ضم المغرب للصحراء الغربية العام ١٩٧٥، إلى ظهور شرخ كبير في العلاقات المغربية الإفريقية بين مؤيد ومعارض للطرح المغربي، أدت في النهاية إلى اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية(بالجمهورية العربية الصحراوية) كعضو كامل العضوية، الشيء الذي دفع بالمغرب إلى مغادرة منظمة الوحدة الإفريقية العام ١٩٨٤، وهو ما اثر على العلاقات المغربية الإفريقية [١٣].

نهج المغرب بعد ذلك سياسة تعتمد تطوير العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بالاعتماد على التعاون الاقتصادي والثقافي أساسا مع الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية في غرب ووسط إفريقيا والدول المسلمة، والمنظمات الاقليمية.

---

[١٢]) ظل المغرب طيلة الستينات من القرن الماضي في صراع مع اسبانيا. وعليه، تم تحرير مدينة طرفاية في الجنوب على مشارف الصحراء العام ١٩٥٨، باتفاق بين الطرفين ، وكنتيجة للحرب الدائرة من جهة أخرى حول مدينة ومركز سيدي إفني، والذي لم يتم تحريره إلا بعد ضغط دولي ومفاوضات أدت إلى استرجاع المغرب للمدينة سنة ١٩٦٩، لتأتي قضية الصحراء سنة ١٩٧٥، والتي بدأت المناورات حولها منذ العام ١٩٦١، مع تشكيل البوليساريو كحركة تحررية مدعومة من قبل ليبيا والجزائر. للمزيد ينظر: د.علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص٧٠-١٦٣.

[١٣])احمد مهابة، مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الانعاش ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٠، تشرين الاول ١٩٩٧،ص١٢٥.

ان بوادر عودة التواصل المغربي الأفريقي، ظهرت منذ اعتلاء الملك(محمد السادس) العرش العام ١٩٩٩، وذلك حين أعلن العاهل المغربي خلال أشغال القمة الأوروأفريقية الأولى بالقاهرة في نيسان\أبريل العام ٢٠٠٠، عن إلغاء ديون المغرب المستحقة على الدول الأفريقية الأقل نموا وإعفاء منتوجاتها الواردة إلى المغرب من الرسوم الجمركية. ويعمل المغرب على تعزيز حضوره السياسي والاقتصادي في أفريقيا، منذ انسحابه من منظمة الوحدة الأفريقي العام ١٩٨٤، حيث دعمت المملكة المغربية حركات الاستقلال والتحرر، وشاركت في مختلف قوات حفظ السلام في أفريقيا ودعمت خطط الحفاظ على الوحدة الترابية وسيادة البلدان الأفريقية.[١٤]

المبحث الثاني\ المرتكزات الدينية والثقافية والاجتماعية:

اولا: المرتكز الديني:

يلتزم المغرب دستوريا بطابعه الإسلامي، فمنذ دخول الإسلام للمغرب استطاع أن يجعله ركيزة ظواهره الثقافية وحياته السياسية الداخلية والخارجية. فقد وفر انتشار الدين الإسلامي وقيمه الروحية في المغرب فرصة سانحة لتحقيق الانصهار الحضاري بين كل من المغرب والدول الإفريقية، مما هيأ الأجواء المناسبة لانتشار العديد من الزوايا والطرق الصوفية في أرجاء إفريقيا، ساهمت في تحديد ودعم الروابط الدينية بين سكان المغرب والشعوب الإفريقية. اذ ان للإسلام تاريخ طويل في إفريقيا يمتد إلى اكثر من عشرة قرون، ساهم في خلق فضاء ديني وثقافي مكن على مر الزمن من تكريس الاستمرارية بين شمال إفريقيا وباقي مناطق القارة، مما حدى بالبعض إلى القول بأن الجزء الشمالي لإفريقيا يعتبر بمثابة المرجعية الدينية للجزء الجنوبي للقارة السمراء، الأمر الذي سهل وأثر بشكل كبير في غلبة سمات الثقافة المغربية التي انتشر فيها

[١٤]) الملك محمد السادس يطرح نموذجا مبتكرا للتنمية في افريقيا،مجلة العرب ،العدد ٣٦,٢٦\٢\٢٠١٤.

المذهب المالكي، وساد مجتمعاتها التسامح الذي يجمع بين الإسلام وبعض المعتقدات التاريخية [١٥].

ومنذ ذلك الحين ظل المغرب على الدوام ملتقى لتفاعل الحضارات والثقافات، مما أهله لأن يمد جسورا لنشر الإسلام وقيمه المثلى بأسلوب حضاري متميز، ولاسيما في غرب إفريقيا. وتكاد تجمع أغلب كتب التاريخ على أن أولى خطوات المغرب عبر درب نشر الإسلام في هذه الربوع الإفريقية بدأت قبل القرن الحادي عشر الميلادي، وذلك عن طريق المبادلات التجارية مع بلاد السودان، مما يفسر الدور الذي لعبه العامل الديني في تحديد وكشف أواصر العلاقات الوطيدة بين المغرب والدول الإفريقية. وسواء عن طريق الإسلام والروابط الثقافية الدينية أو بناءا على محددات وعوامل أخرى سياسية واقتصادية، فقد حافظت المملكة المغربية منذ قرون على صلات قوية بجيرانها في الجنوب، وكانت أبرز حلقات الوصل بينهما مبنية خصوصا على أسس دينية تتمثل بشكل واضح في الزوايا والطقوس الدينية، مما أدى إلى تكوين هوية متميزة بالبلدان الإفريقية خاصة دول جنوب الصحراء، تحمل نفحات من الروح الإسلامية والعربية [١٦].

ومما زاد من توطيد الروابط بين ملوك المغرب وسكان الساحل وإفريقيا الغربية الذين ينتسب اغلبهم إلى الطرق الصوفية هو عنصر النسب الشريف للبيت العلوي الذي حول البيعة من مجرد شكل من أشكال الخضوع لسلطة الدولة الشرعية إلى رابطة وجدانية تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية المعاصرة حيث تبرز فيها مؤسسة إمارة المؤمنين باعتبارها خلافة للنبوة وامتدادا للشرف النبوي ورمزا للإمامة العظمى التي من أولوياتها حفظ الدين وسياسة الدنيا حيث يصبح أمير المؤمنين بذلك هو الوالي الأعظم الذي لا والي فوقه، ولا يشاركه في مقامه، ولا في سلطته غيره من الحكام، مهما علا قدرهم وعظم شأنهم، وهو الأمر الذي يفسر لنا ذلك التعلق الشديد والمحبة العظيمة التي يبديها مشايخ الطرق الصوفية بأغلب دول إفريقيا الغربية لشخص الملك المغربي

---

[١٥] عادل مساوي ، علاقة المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية. أطروحة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس– أكدال– كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، الرباط ، ٢٠٠٣، ص ٧٨.

[١٦] حياة زلماط ، الدبلوماسية الروحية رهان جديد نحو إفريقيا ، مجلة شؤون استراتيجية ، العدد السابع ، تشرين الاول\ أكتوبر ٢٠١٢، ص ٤٧–٤٩.

باعتباره أميرا للمؤمنين ولما يجسده نسبه الشريف من رمزية لدى أتباع المنهج الصوفي الذين ارتبط شيوخهم المؤسسون بروابط البيعة الشرعية مع ملوك المغرب [١٧].

واليوم، يراهن المغرب على الدور الدبلوماسي الذي يمكن أن تلعبه الزاوية التيجانية، فقدرتها على التأثير السياسي والانتخابي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، يجعل الدور الديني أكثر قدرة من الأدوار السياسية والاقتصادية والدبلوماسية في تقوية الروابط بين هذه البلدان والرباط.

ثانيا: المرتكز الثقافي والاجتماعي:

يحظى الجانب الثقافي بمكانة محورية في توجهات السياسة الخارجية المغربية نحو إفريقيا، وذلك نظرا للتميز الحضاري والتماسك الداخلي بين مختلف مقومات ومكونات الهوية الثقافية المغربية، التي اكتسبت مع مرور الزمن والوقت قوة ومناعة كبرى بفعل التعايش والتسامح الذي يميز المجتمع المغربي ومكوناته على اختلاف انتماءاتها. وأصبح للعامل الثقافي دور أساسي في المرحلة الراهنة باعتبار أداة للتقرب والحوار والتفاهم بين الشعوب والحضارات، كما أن الذهنية المغربية طبعت ببعض السمات فهي معتدلة ومنفتحة على الآخر، بالإضافة إلى أنها عقلية تحب التسامح وتحترم تقاليد وعادات الآخر [١٨].

وتعد الوكالة المغربية للتعاون الدولي والتي انشئت في العام ١٩٨٦، صورة حقيقية للتعاون المغربي الافريقي وأداة مرنة وسريعة وفعالة لتنفيذ السياسة الإفريقية للمغرب على الخصوص في مجال تكوين الموارد البشرية. اذ يتابع أكثر من(٨٠٠٠) طالب إفريقي من اثنان واربعون بلدا دراستهم الجامعية بالمغرب(٦٥٠٠) من بينهم بمنح مغربية.[١٩]

كما يعد العامل الثقافي أحد أهم أبعاد التعاون الناجح بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، ولذلك احتضن المغرب العديد من المهرجانات الوطنية ذات المكون

---

[١٧]) عبد الإلاه الشباكي ، دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية(الطريقة التيجانية نموذجا)، الحوار المتمدن ، العدد(١٩٧٧)،١٥\٧\ ٢٠٠٧ ، ص٥ .

[١٨])محمد بنحمو،"شعار بوتفليقة كل ما يضر المغرب ينفع الجزائر"،جريدة الوطن الآن،العدد ٣٦٨،ايار\مايو ٢٠١٠،ب ص.

[١٩]) احسان الحافظي،المغرب وافريقيا روابط الدين والسياسة والأمن ، الرباط ، ٢٦\٣\٢٠١٣ ، ص٢٣.

الإفريقي، كمهرجان فاس للموسيقى الروحية ومهرجان الرباط للموسيقى الإفريقية، كما ينظم المغرب الأسابيع الثقافية المغربية في بعض الدول الإفريقية كالأسبوع الذي انعقد في السنغال العام ٢٠١١.

واستثمر التعاون المغربي في ١٥ مشروعا للامن الغذائي والصحي ، حيث يعترف للمغرب بان لديه خبرات في مجال ادارة المياه ، وذلك من خلال المكتب الوطني لمياه الشرب، الذي نجح في انجاز مشاريع للمياه الصالحة للشرب في موريتانيا وفي الكاميرون. كما شاركت المصالح الصحية المغربية في انشاء مراكز الرعاية والمستشفيات وانجز المكتب الشريف للفوسفات خبرات وتجارب في المجال الغذائي والزراعي .وهناك ايضا نموذج تصدير الطاقة المتجددة الذي يشكل ابتكارا بالنسبة للبلدان التي تعاني من انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر[٢٠].

المبحث الثالث\ المرتكزات السياسية والاقتصادية والامنية:

اولا: المرتكز السياسي:

ادى انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية العام ١٩٨٤، الى تراجع الدبلوماسية المغربية سياسيا في القارة الافريقية مما سمح للجزائر ان تستغل هذه الظرفية لصالحها وتعزز نفوذها في المحيط الإفريقي[٢١]. ومنذ ذالك الوقت عملت المملكة المغربية على بناء سياسة إفريقية قوامها تعميق وتنويع التعاون الدولي مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، واتجهت الدبلوماسية المغربية للتكيف مع تطورات الظروف الدولية المطبوعة بتزايد التنافس الدولي حول إفريقيا جنوب الصحراء وتيسير اقتناص الفرص التي توفرها، حيث سعت إلى تعزيز تموقع المغرب في القارة الإفريقية وخدمة قضاياه، وعلى رأسها قضية الصحراء، وهو ما تجلى في إقدام العديد من الدول الإفريقية على سحب أو تجميد اعترافها بـ "الجمهورية الصحراوية".[٢٢]

---

[٢٠] د.لبابة عاشور ، محددات السياسة الخارجية المغربية اتجاة افريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص٨ .

[٢١] رشيد الجبوري ،"نحو سياسة خارجية مغربية إفريقية"، جريدة المساء ، العدد(٢٣٣٤) ٧\١\٢٠١١.

[٢٢] بدر الدين الخمال ، البعد الديني في الدبلوماسية الإفريقية.. مؤسسة إمارة المؤمنين نموذجا ، موقع إسلام مغربي ، ٢٦ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١٤، ب ص .

وقد اصبح واضحا الدور المركزي لمؤسسة إمارة المؤمنين[٢٣] التي تستمد مشروعيتها من الدستور المغربي في توجيه السياسة الخارجية من خلال التوظيف المكثف لرمزيتها الدينية والروحية في توثيق العلاقات المغربية بالبلدان ذات الأغلبية المسلمة بإفريقيا التي تربطها بالمغرب علاقات تاريخية عريقة، وايضا فلسفة الدبلوماسية الملكية الجديدة التي تستثمر الروابط الدينية والزخم الروحي والوجداني لمؤسسة إمارة المؤمنين في رسم معالم السياسة الخارجية المغربية في صيغتها الإفريقية وإعادة تأسيس للتوازنات الجيوإستراتيجية في منطقة الساحل وإفريقيا الغربية وتطوير آليات التعاون الثقافي والديني والاقتصادي والأمني لمواجهة تحديات التنمية والتهديدات الإرهابية التي تؤثر على استقرار وأمن بلدان شمال وغرب إفريقيا وكذلك في مواجهة دعوات الانفصال التي تعمل على تقسيم المنطقة وإضعافها. [٢٤]

---

[٢٣]) إن السمات الدينية للسلطة الملكية المغربية، تتلخص أساسا في النسب العلوي الشريف وفي البيعة، وبدخول المغرب المرحلة الدستورية التي ترتب عنها دسترة إمارة المؤمنين وذلك في مختلف الدساتير المغربية المتعاقبة من(١٩٦٢ الى٢٠١١) والملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب. وتتمتع الملكية في المغرب بصلاحيات دستورية واسعة ، لكنها تنازلت في جزء منها بعد أحداث الربيع العربي لفائدة الحكومة في دستور العام ٢٠١١ ، بيد أن المشروعية التي تكتسبها من النسق الرمزي تمكنها من صلاحيات لا محدودة تستعملها وقت الضرورة. والملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية". "الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها ، والحكم الأسمى بين مؤسساتها ، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية. الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرتها الحقة" (الفصل ٤١ و٤٢ من الدستور المغربي لعام ٢٠١١). ينظر: جون واتربوري، أمير المؤمنين"الملكية والنخبة السياسية المغربية"، ترجمة: عبد الغني ابو العزم ،عبد الاحد السبتي، عبد اللطيف الفلق ، مؤسسة الغني للنشر، مطبعة فضالة ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص٧٨– ١٠٩.

وله حق العفو وحق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما ، وللملك أن يخاطب الأمة والبرلمان ، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين ، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما ، مثلما يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاة، وأيضا المجلس الأعلى للأمن، علاوة على حقه في تعيين السفراء والقناصل. ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها، وله الحق في إعفاء عضو منها أو أكثر من مهامه بعد استشارة رئيس الحكومةى، كما يترأس الملك المجلس الوزاري الذي يتألف من رئيس الحكومة ووزرائها، مهمة هذا المجلس التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة ومشاريع مراجعة الدستور والقوانين التنظيمية والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية. ينظر: مصطفى قلوش ، النظام الدستوري المغربي ، المؤسسة الملكية ، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع ، الرباط ، ١٩٩٧، ص٥٦.

[٢٤]) خليل الهاشمي الإدريسي ، الدبلوماسية الملكية ، وكالة المغرب العربي للأنباء ، صحيفة الصحراء المغربية ، ٢٤ تموز\ يوليو ٢٠١٣، ص٣.

تأكد ذلك في عهد الملك المغربي محمد السادس منذ توليه العرش العام ١٩٩٩، الذي جعل من مكانته الدينية باعتباره قائدا مسلما في القارة الإفريقية عنصرا أساسيا لتوطيد العلاقات مع بلدان الساحل وإفريقيا الغربية وتطوير سبل التعاون الاقتصادي والثقافي في إطار علاقات جنوب – جنوب التي تعتبر امتداد طبيعيا لعلاقات المغرب التاريخية بدول جنوب الصحراء، حيث ظهر ذلك بشكل واضح خلال الجولة التي قام بها إلى السنغال والغابون وساحل العاج في مارس ٢٠١٣، هذه الجولة واخرى اعقبتها العام ٢٠١٤، أسفرت عن تطوير الإطار القانوني للتعاون والمتكون من ٥٠٠ اتفاقية مع أكثر من أربعين دولة في إفريقيا جنوب الصحراء. اتفاقيات تشمل مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والبشرية، من قبيل محاربة الفقر والتنمية الزراعية والصيد البحري والتعليم والصحة والتكوين وتدبير المياه وتكنولوجيا الإعلام والتدبير المالي والبنكي.[٢٥]

ان تفاعل السياسة الخارجية المغربية مع مبادرات القوى الدولية المختلفة تجاه بلدان القارة الإفريقية جنوب الصحراء يبرز حرص الدبلوماسية المغربية على التفاعل الإيجابي مع هذه المبادرات على اختلاف أهدافها ووسائلها ومستوياتها والاستفادة منها في تطوير علاقات التعاون المغربية الإفريقية. لذا فان المغرب وبشكل ملحوظ زاد من تمثيله الدبلوماسي في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد زار الملك(محمد السادس) اكثر من اثني عشر بلدا في المنطقة ما بين عامي(٢٠٠٠– ٢٠١٤)، وقد لعبت الدبلوماسية المغربية دورا أساسيا ومحوريا في الدفاع عن القضايا الافريقية بشكل مباشر(المشاركة في حفظ السلام في كوت ديفوار) او بشكل غير مباشر. كما تمت الدعوة في كثير من المؤتمرات الدولية للتنمية البشرية والاجتماعية لبلدان المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. كما نظم المغرب بمقر الامم المتحدة وكجزء من استراتيجية تموضعه في القارة مؤتمرا حول افريقيا ما بعد العام ٢٠١٥ [٢٦].

---

[٢٥])محمد كمال بلحاج ، العلاقات المغربية الإفريقية وهواجس الحد من الهيمنة الغربية ، الرأي في الواجهة ٢٨\مايو\ ٢٠١٥ ، ص٦.

[٢٦])أيمن بن التهامي ، زيارات ومساعٍ لتعزيز التعاون بشكل أكبر مع الأفارقة ، مجلة ايلاف الكترونية ، لندن ، ١٢ شباط\ فبراير ٢٠١٤.

ولم يغب عن السياسة المغربية الأحداث الجارية في مالي، اذ سارعت الخارجية المغربية لإدانة الانقلاب بشمال مالي يوم ٢٢ اذار\مارس العام ٢٠١٢، في إطار حرص الرباط على الدور المغربي من داخل تجمع دول الساحل والصحراء ودعوة المغرب الدولة المالية إلى الالتزام بمقتضيات الدستور واحترام المؤسسات المنتخبة في إطار مبدأ السيادة والوحدة الترابية بمالي. ودعم المغرب في هذا الإطار قرار مجلس الأمن رقم(٢٠٥٦) الصادر في ٣ تموز\يوليو العام ٢٠١٢، في ظل العضوية غير الدائمة للمغرب، وأكد(محمد لوشينكي) مندوب المغرب من داخل الأمم المتحدة على ضرورة الدفاع عن مصالح الدولة المالية وضمان الاستقرار السياسي داخلها، دون تدخل عسكري مع إرسال مساعدات إنسانية للنازحين بالنيجر وموريتانيا. كل ذلك عكس التخوفات المغربية من "صوملة مالي" ومن التحالفات الظرفية للحركات الجهادية التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي(كحركة أنصار الدين\ وأزواد) وهو ما جاء على لسان كاتب الدولة المنتدب لدى وزارة الخارجية السيد(يوسف العمراني). هذا النشاط السياسي المغربي عكسه ما تمخضت عنه الدورة(٦٧) من الجمعية العامة للأمم المتحدة ودعم مجلس الأمن للتحرك الإقليمي المغربي من داخل تجمع دول الساحل والصحراء [٢٧].

تعزز موقع المغرب ضمن دينامية التعاون جنوب–جنوب وموقع المغرب كدولة من الدول الرائدة عالميا في مجال عمليات حفظ السلام وذات الحضور المؤثر في القارة الإفريقية، حيث تواصلت المساهمة المغربية في حفظ السلام وتسوية النزاعات في إفريقيا، وتدعمت بانخراط المغرب في جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في هذه المنطقة، بالرغم من عدد من التحديات أبرزها استمرار غياب المغرب عن منظمة الاتحاد الإفريقي ووجود جوار مقلق (الجزائر) على خلفية النزاع حول الصحراء الغربية.[٢٨]

ويمكن تحديد الجانب السياسي للعلاقات المغربية مع القارة الإفريقية من خلال التحركات المغربية لحل وفض بعض النزاعات من داخل القارة الإفريقية كالوساطة المغربية في أزمة نهر مانو بين سيراليون والنيجر، مع غياب المغرب عن نزاع دارفور وانخفاض مستوى العلاقات

[٢٧])أحمد صلحي،"تحركات الدبلوماسية المغربية لاحتواء أزمة مالي"، منتدى الأحداث ٥\كانون الاول \٢٠١٢.
[٢٨])محمد بنحمو،"شعار بوتفليقة كل ما يضر المغرب ينفع الجزائر"، مصدر سبق ذكره ، ص٧.

السياسية بين المغرب وساحل العاج، في مقابل حضور قوي للمغرب على مستوى قوات حفظ السلام الدولية من داخل القارة الإفريقية. ونجد أنه من خلال التمثيل الدبلوماسي فالمغرب يتوفر على ٢٣ تمثيلية دبلوماسية داخل إفريقية ما يمثل تقريبا نصف الدول الإفريقية، وتبقى ثمان دول هي من تعترف بجبهة البوليساريو ليست بالدول ذات التأثير الدبلوماسي الكبير باستثناء الجزائر وجنوب إفريقيا.

وعلى الرغم من ان الحضور الغربي داخل القارة الإفريقية يضعف من الحضور الفعلي للدبلوماسية المغربية. والدبلوماسية الإعلامية ما زالت تحتاج إلى جهود أكبر من أجل أن تعكس صورة أفضل للمغرب من داخل القارة الإفريقية، فالحضور الإعلامي للنشاطات الدبلوماسية المغربية داخل إفريقيا لايتجاوز الإطار البروتوكولي من استقبال وحضور المناسبات. الا أن الدبلوماسية المغربية كانت دائما حاضرة في كل الدول الافريقية التي شهدت انقلابات أو نزاعات مما يعزز الدور السياسي المغربي في افريقيا وخاصة في دول غرب افريقيا [٢٩].

ثانيا: المرتكز الاقتصادي:

على الرغم من أهمية تحكم المصلحة السياسية في العلاقات المغربية بدول إفريقيا جنوب الصحراء يمكن القول بأن العامل الاقتصادي على الرغم من محدودية تأثيره يظل أحد المحددات المتحكمة أيضا في مسار السياسة الخارجية المغربية الإفريقية. اذ يعمل المغرب ومنذ العام ١٩٧٨، على تطوير التعاون الاقتصادي جنوب/جنوب، فافريقيا تحقق في المعدل نسب نمو تعادل ٥ %، كما تحتوي القارة على ٣٠ % من الاحتياطي العالمي للمعادن وضمنها ٨٠ % من المعادن النفيسة من فصيلة الكروم والبلاتين، و١٢ % من الاحتياطي العالمي للمحروقات، و٤٢% من الاحتياطي العالمي للذهب الخام، و٦٠ % من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة، في الوقت الذي تستحوذ فيه القارة على ٩٠% من الاحتياطي العالمي من الفوسفات، ٨٠ % منها توجد في المغرب [٣٠].

---

[٢٩] "الحضور الإفريقي المغربي بين الامتداد والتراجع" ، جريدة مغربنا الإلكترونية ١٥ اذار\مارس٢٠١٠. الموقع: www.maghribouna.com/alakbar-almaghribia

[٣٠] د.خالد الشكراوي، السياسة المغربية في افريقيا:المصالح الحيوية والحسابات الاقليمية والدولية،مصدر سبق ذكره، ص٥.

يعد المغرب البلد الاول من حيث تمثيل الشركات الفرنسية في افريقيا، فالمملكة المغربية تشكل نقطة انطلاق للعديد من الشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة التي غزت بمنتجاتها وخدماتها الاسواق الافريقية. ان المجموعات الرائدة في العمل الاستثماري في افريقيا هي في معظمها مؤسسات عامة مقربة من دوائر السلطة في المغرب مثل"اتصالات المغرب" التي تمتلك(٥٣%) من فروع شركة "فيفندي" العملاقة الفرنسية التي تعمل في افريقيا كما ان مجموعة (اونا)(Omnium Nord Africain) وهي شركة مغربية متعددة النشاطات ولها وزن كبير في الاقتصاد المغربي عبر فروعها المسيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد داخل المغرب وخارجه قد اندمجت مع شركة الاستثمارات الوطنية (SNI) في العام ٢٠١٠، فصارت الشركة الجديدة من انشط المجموعات الاقتصادية في بعض البلدان الافريقية.

وفقا لما ذكره مدير عام "المغرب للتصدير" سعد بن عبدالله فأن:" افريقيا جنوب الصحراء ما هي الا امتداد جغرافي واستراتيجي لبلدنا. وانه من المهم، في الواقع، ان يستفيد المستثمرون المغاربة من العلاقات المغربية المتميزة مع دول افريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وذلك بالتموقع في هذه السوق الناشئة وذلك للامكانات الهائلة". والواقع ان حيوية الشبكة المصرفية المغربية تجعل من هذا البلد احد البلدان الاكثر نشاطا، كما ان تكوين وكفاءة الاطارات المدنية بالمغرب كلها عوامل تجعل من المملكة مركز استقطاب للنخب الافريقية.

ان تدفق الاستثمارات المغربية المباشرة نحو العديد من البلدان في افريقيا جنوب الصحراء يغطي العديد من القطاعات التي تتمتع بامكانات نمو عالية كالاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المصرفية والتأمين والبناء والصناعات والمناجم وغيرها. فقد استثمرت الشركات المغربية نسبة (٥١%) من اجمالي الاستثمار المباشر في الخارج في ٣١ بلدا في غرب ووسط افريقيا، وكانت جمهورية مالي هي المستفيد

الاول بنسبة(٣٤%)، ثم الغابون والسنيغال وكلاهما بنسبة(١٥%)، فكوت ديفوار(١٣.٥%) وبوركينافاسو (٩.٥%) والكونغو(٥%). [٣١]

ومن جهته، انخرط القطاع الخاص المغربي في هذه السياسة الإفريقية للمملكة وهو الذي كان يولي اهتمامه نحو أوربا خصوصا، وأصبح يصاحب الدولة في التزاماتها الإفريقية حيث قام بالاستثمار في العديد من المشاريع الواعدة والمساهمة في رفع حجم المبادلات التجارية للمغرب مع هذه البلدان والتي لم تكن تمثل قبل سنوات إلا نحو (٢%) من إجمالي التجارة الخارجية للمملكة. ومن هذا المنظور، طورت شركات من قبيل(اتصالات المغرب والتجاري وفابنك والمكتب الوطني للماء والكهرباء والبنك المغربي للتجارة الخارجية، والبنك الشعبي والخطوط الملكية المغربية) استراتيجيات حقيقية لولوج الأسواق الإفريقية، وتمكنت من الحصول في مرات عديدة وبنجاح على عقود هامة في مواجهة شركات عالمية كبرى.

وقد أعطت هذه السياسة الاقتصادية تجاه إفريقيا ثمارها، وحسب مكتب الصرف، فإن الصادرات المغربية نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تضاعفت تقريبا خلال خمس سنوات وانتقل حجمها من(٧.١٦) مليار درهم خلال العام ٢٠٠٦، الى(٥٠.٣٠) مليار درهم خلال العام ٢٠١١. عن هذه التدابير، يقول(شارل سانت برو) مدير مرصد الدراسات الاستراتيجية بباريس، "بهذا النهج أصبح المغرب البلد العربي الوحيد الذي لديه في الواقع سياسة أفريقية منتظمة، ومعرفة وقرب وروابط بشرية وثقافية ودينية مع البلدان الإفريقية".

وعليه، فالتوجه الاقتصادي نحو إفريقيا تمليه أسباب موضوعية بالأساس، منها السياسي في ما يخص عودة المغرب للكيان الإفريقي والعمل على بناء حضور متميز تمليه المصلحة المشتركة، وهو ما يجد قبولاً من لدن السوق الإفريقية، وذلك بالنظر إلى حجم المشاريع المشتركة التي أُنجزت في بلدان القارة من لدن القطاع الخاص والعام المغربي في السنوات الأخيرة بالمساهمة أو الاقتناء:(٢١ بنكًا إفريقيا، ٤

[٣١] د.غيسيما كاغو، سياسة المغرب الافريقية: الرهانات والدوافع والافاق، سلسلة قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٣\تموز \ يوليو ٢٠١٤، ص١١.

شركات للاتصالات بالقارة، بما يقارب ٣٠ مليون مستعمِل للهاتف النقال، الحضور في ١٣ دولة في قطاع التأمين، الحضور في ٦ دول في قطاع استخراج المعادن: الذهب والنحاس والكوبالت، إلى غير ذلك. عموما هناك ٩٣٠ مقاولة مغربية حاضرة في السوق الإفريقية)، وثلثا الاستثمارات الخارجية المغربية تتجه نحو القارة، مما يجعله أول مستثمر إفريقي في غرب ووسط القارة [٣٢].

كما يندرج هذا الحضور الاقتصادي المغربي بالقارة في أفق بناء علاقات استراتيجية بينية إفريقية، من أهم مميزاتها الارتكاز على العلاقات الثلاثية والتي تحاول في المستقبل القريب جعل المغرب مركز التقاء للعلاقات الاقتصادية بين القارة والشركاء الأوروبيين والشركاء العرب خاصة في بلدان الخليج، وربما أيضا مع بعض الشركاء في الشرق الآسيوي. كما تتجه هذه السياسة إلى ملء الفراغ والضعف الذي تعرفه بنية التبادل بين الدول العربية بالشمال الإفريقي خاصة دول اتحاد المغرب العربي الجامد بفعل النزاع بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء.

ومن جهة أخرى فان استخدام السلاح الاقتصادي في العلاقات الدولية أصبح شائعا جدا حيث تقوم دولة ما باستخدام ورقة التبادل التجاري المالي للحصول على تنازلات سياسية من دولة أخرى. فالعامل الاقتصادي لا تؤثر في العلاقات الدولية إلا في علاقته مع العامل السياسي في ظل جدلية تأثير و تأثر تجعل كل عامل في خدمة الأخر.

ثالثا: المرتكز الامني:

للعامل الأمني دور أساسي في تشكيل معالم السياسة الخارجية المغربية وذلك للتعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار الداخلي ومستقبل المملكة المغربية واستثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة المغربية والأفريقية بما قد يخدم المصالح والسياسات المناوئة. هذا ما دفع صناع القرار المغربي للانخراط في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغربها، وقد تأسست هذه القناعة على الخبرة المغربية المتراكمة دبلوماسيا ومشاركتها عسكريا بجنود القبعات

[٣٢] حسن الاشرف ، الاقتصاد والدين...مفاتيح الدبلوماسية المغربية الافريقية ، الرباط ، ١٧ نيسان\ ابريل ٢٠١٤، ص٨.

الزرق المغاربة في حفظ الأمن في مناطق التوتر في الداخل الأفريقي أو خارج هذه المنطقة تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة.[٣٣]

وفي خضم الحرب على الإرهاب العابر للدول والحدود والذي لا يمكن لاي لدولة أن تكون في معزل عن التأثر به، ما يستدعي صياغة سياسات متقدمة للحد من تداعياته المتعددة. من هذا المنطلق درج المغرب على المساهمة في جميع المبادرات الرامية إلى التعاون إقليميا ودوليا في تعميق مبادئ الأمن والسلم. فارتباط الإرهاب مع الجريمة والتجارة غير المشروعة للأسلحة والمخدرات والذي لا تستثنى منه منطقة الساحل والصحراء إلى جانب دول المغرب العربي كان ولا يزال تحديا حقيقيا للسلم والاستقرار، حيث أن التطرف أصبح يأخذ طابعا معولما ومن الصعوبة بمكان توقع ضربته إلا إذا تكاثفت الجهود لمحاربته والحد من انتشاره.[٣٤]

إن الأمن عبر الحدود لا يمكن أن يكون فعالا وذا جدوى أمام التهديدات إلا بتضافر الجهود وتعاون على أعلى المستويات فالمغرب انخرط منذ العام ٢٠٠١، في تجمع دول الساحل والصحراء حتى يتسنى له برمجة استراتيجيات تحد من انتشار الجريمة والتطرف وأخذ على عاتقه دمج الأمن بالتنمية كخيار على المدى البعيد يساهم في ترسيخ الاستقرار ومفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد دعا في هذا السياق إلى إقامة شراكة جديدة وتعزيز المبادلات التجارية إلى جانب التنسيق الأمني بما فيه الأمن الروحي كمحدد أساسي في تطويق التطرف الفكري والديني.[٣٥]

وبرزت في بداية هذا العقد ضرورة ملء الفراغ لمكافحة عدم الاستقرار في الساحل والصحراء والذي ساهم فيه انهيار نظام العقيد(معمر القذافي) في ليبيا، بتدفق الأسلحة على المجال وانتشارها في بلدان الساحل، مما زاد من عدم استقرار دولة كمالي وأدى إلى تهديد أمن الجزائر وموريتانيا، الشيء الذي يتطلب تنسيقا أمنيا بين دول المغرب العربي بالضرورة لمجابهة خطر الارهاب والتطرف. وكان للدور الذي لعبته الدبلوماسية المغربية في حسم التدخل العسكري في شمال مالي لتحريره من تنظيم(القاعدة في بلاد

---

[٣٣])عادل مساوي، الدبلوماسية المغربية، السمات والتحديات ،مجلة وجهة نظر،العدد ١٨، تشرين الاول ٢٠٠٣، ص٤٤.

[٣٤])احمد المومني ، المغرب والاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب ، العلم المغربية ، الرباط ، ٢٣\اب\ ٢٠٠٦، ص٢.

[٣٥])المملكة المغربية .. وسياسة التواصل في العمق الافريقي ، الدستور، الرباط ، ١٧ شباط \فبراير ٢٠١٤ ، ص١٢.

المغرب الإسلامي) تأثير على مواقف الكثير من البلدان الإفريقية في منطقة الساحل والصحراء، فالتأثير الذي مارسته الدبلوماسية المغربية، من استصدار قرار التدخل العسكري في مجلس الأمن إلى توفير الدعم السياسي والعسكري لتأمين العمليات العسكرية في شمال مالي، شكل دليلا قاطعا على الدور الإستراتيجي الذي تلعبه الرباط في المنطقة، وإن من خارج منظمة الوحدة الإفريقية، التي تعالت الأصوات من داخلها تطالب بعودة المغرب إلى مقعده الشاغر منذ ١٩٨٤.[٣٦]

فالمحددات الأمنية بدأت تأخذ دورا أساسيا في تشكيل معالم السياسية الخارجية المغربية في التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار الداخلي ومستقبل المملكة المغربية واستثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة المغاربية والإفريقية. هذا ما دفع صناع القرار المغربي للانخراط في كل تفاعلات منطقة الساحل والصحراء بشكل فعال ونشيط وعلى أعلى المستويات. اذ تتمحور سياسة المملكة المغربية في الدفاع عن الأمن والسلم وربط هذه المعطيات بشروط تنموية وثقافية واشاعة لغة الحوار والتعاطي الجاد مع تحديات المرحلة، ومواصلة العمل على تعزيز الاندماج الإقليمي كخيار استراتيجي تفرضه التطورات الحاصلة على الساحتين الإقليمية والدولية. لذا جاء المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود الذي انعقد في الرباط في ١٤ تشرين الثاني\نوفمبر العام ٢٠١٣، لدراسة مشاكل الأمن عبر الحدود وتحديات دول المنطقة المغاربية ودول الساحل والصحراء في ضبط وتأمين تلك الحدود ليتوج الجهود المغربية في قيادة جهود دول افريقيا جنوب الصحراء في محاربة الجماعات المتطرفة. وتتمثل خلاصة مؤتمر الرباط في ست توصيات أساسية هي: [٣٧]

---

[٣٦]) محمد كمال بلحاج ، العلاقات المغربية الافريقية وهواجس الحد من الهيمنة الغربية ، الرأي في الواجهة ، ٢٨ ايار \مايو ٢٠١٥، ص٤.

[٣٧]) محمد بن امحمد العلوي ، امن الحدود اولوية استراتيجية للمغرب داخل محيطة المغاربي والافريقي ، ميدل ايست اونلاين ، ١٥\١١\٢٠١٣، ب ص .

١- تبادل المعلومات المتعلقة بأمن الحدود بين دول المنطقة وتنسيق التعاون بين السلطات المعنية بأمن الحدود لمواجهة التهديدات الأمنية المرصودة من قبل فرق هذه الدول.

٢- تعزيز قدرات بلدان المنطقة بتجهيزات وتكنولوجيات حديثة لتقوية مراقبة الحدود وإقامة تعاون لمحاربة تزوير الوثائق وتعميم النظام البيومتري لتحديد الهوية وفقا للمعايير الدولية.

٣- تعبئة الموارد المالية المناسبة لدعم مشاريع وعمليات التعاون الثنائي والإقليمي وبين الإقليمي في مجال أمن الحدود.

٤- تشجيع وتعزيز التعاون الثلاثي من أجل تسهيل تقاسم التجارب والممارسات الناجعة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

٥- اعداد قائمة بالمشاريع ذات الأولوية والمرتبطة بالتنمية البشرية تتماشى مع الحاجيات المناسبة لسكان المناطق الحدودية لضمان انخراطهم في تحسين أمن الحدود.

٦- تحديد وتفعيل لائحة مشاريع ذات الأولوية تأخذ بعين الاعتبار كل الاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة بأمن الحدود الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وكافة الآليات المتعلقة بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وفي المجال العسكري ظل المغرب يفتح مدارسه وأكاديمياته العسكرية امام المتدربين من الضباط الافارقة، كما عزز برامج التدريب لهولاء الضباط. وعندما ظهر الاهتمام بمخاطر الارهاب والتطرف دمج المغرب استراتيجيته الشاملة في منطقة الساحل والصحراء في هذا التصور العالمي. وترى الرباط ان زعزعة الاستقرار التي تهز المنطقة انما تهدد اولا وقبل كل شيء دولا افريقية ضعيفة ظلت تعاني من الفقر عقودا طويلة ويجب ان تعمل دول افريقيا على وضع رؤية مشتركة لقضايا الامن، والتكامل الاقتصادي.

ويؤكد المغرب الذي دعا دائما إلى مواصلة التعاون بين مجموعة الدول المغاربية انه يسعى الى تأمين المنطقة من ويلات الإرهاب والتطرف وهذا ما أكد عليه وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي(صلاح الدين مزوار) قائلا:" بان عزم المغرب، الذي تحدوه رغبة متأصلة، على مواصلة العمل على تعزيز الاندماج الإقليمي كخيار استراتيجي تفرضه التطورات الحاصلة على الساحتين الإقليمية والدولية، وأن الهدف يتمثل في تجسيد طموحات مواطني المغرب العربي لتحقيق مزيد من التنمية والأمن". وقال "إن الثقافة المنتهجة في المغرب هي ثقافة البناء، وأن المملكة تتبع في سياستها الخارجية هذا النهج لخدمة أفضل لمصالح شعوب المنطقة".[٣٨]

المبحث الرابع\ الافاق المستقبلية للسياسة الخارجية المغربية في افريقيا جنوب الصحراء:

ولاشك في أن التحدّيات والمشاكل المطروحة اليوم على الساحة الافريقية، تُلقي بثقلها على المغرب وعلى كل الدول الأفريقية الأخرى، فيما يستقرّ مزيد من المهاجرين غير الشرعيين في البلاد، ويتفشّى الاتجار غير المشروع ، وتواجه المدن الكبرى والمعالم السياحية خطر التعرّض إلى مزيد من الهجمات الإرهابية. لهذا فان الرؤية المغربية لمستقبل أفضل في أفريقيا حازت على إشادة ودعم وزراء أفارقة وخبراء دوليين وأمميين[٣٩]، مؤكدين أن النموذج التنموي المغربي، الذي تحقق في زمن الملك(محمد السادس) يمثل "مصدر استلهام" بالنسبة إلى باقي بلدان القارة التي تتمتع بإرادة قوية لبلورة أهداف الألفية للتنمية. وتأتي ضمن خطّة استشرافية تسعى المملكة المغربية إلى تطبيقها ضمن برنامج «مغرب ٢٠٣٠ في محيطه الجيو استراتيجي».[٤٠]

---

[٣٨]) بدر الدين الخمالي ، البعد الديني في الدبلوماسية الافريقية .. مؤسسة امارة المؤمنين نموذجا ، موقع اسلام مغربي ، ٢٦\ تشرين الاول \ اكتوبر ٢٠١٤، ب ص.

[٣٩])هذا التأكيد والإشادة جاءت في إطار ندوة نظمها المغرب ، بمقر الأمم المتحدة بنيويورك ، حول «أفريقيا ما بعد سنة ٢٠١٥: أية أهداف لأي نموذج تنموي؟». الندوة انعقدت على هامش أشغال الدورة الـ(٦٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة.

[٤٠])المغرب وأفريقيا..علاقات متجذرة عبر التاريخ وتطلع دائم لتحقيق الاندماج ، العرب ، العدد (٩٣٣٣)، ٢٠١٣/٩/٢٧، ص١.

ان مسالة الحدود لم تعد تحدي دولة بعينها بل هي تحدي الكل، ومؤتمر الرباط شكل لبنة مهمة في متابعة كل المجهودات من اجل تامين الحدود بين كل الدول المهتمة بتحديات الإرهاب والجريمة العابرة للقارات وإضافة ايجابية في سجل المملكة المتعلق بتفاعلها مع كل ما من شأنه الرفع من مستوى التنسيق والتعاون وبناء ثقافة حوارية تخدم أهداف التنمية.[٤١] هنا يتجلى دور الوكالة المغربية للتعاون الدولي(AMCI) والتي انشئت العام ١٩٨٦، وهي جهاز مرن وفعال لتنفيذ سياسة التعاون التي تنهجها الحكومة المغربية. تتحدد مهمة الوكالة المغربية للتعاون الدولي في تفعيل وتنمية مختلف العلاقات الثقافية والعلمية والتقنية مع الدول الافريقية في اطار التعاون جنوب–جنوب في شكله الثنائي والثلاثي. كما تضع الوكالة الرأسمال البشري في صلب استراتيجيتها.

والتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للمملكة أعطت نفسا جديدا وقويا للتعاون الثنائي في ميدان تكوين الأطر الإفريقية في مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني العمومي. ويشكل هذا المجال أحد أقدم أنشطة الوكالة المغربية للتعاون الدولي والذي أعطى نتائج ملموسة ومستدامة. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب أصبح الجهة المفضلة لعدد من الطلبة الأجانب خاصة الأفارقة، الذين يرغبون في متابعة دراستهم العليا في مختلف الجامعات والتخصصات. كما يتضح التعاون التقني في صيغ ثنائية من خلال الإتفاقيات الموقعة مع عدد من الدول الشريكة أو في صيغ ثلاثية تجمع بين المغرب والدول المانحة، ومنظمات دولية أو مقدمي التمويلات. ويقدم التعاون الثلاثي عدة امتيازات تمكن دول الجنوب من الإستفادة من الخبرات المنجزة على الأرض الإفريقية. ويمكن للعرض المغربي في ميدان التعاون أن يأخذ عدة أشكال كالتكوين الطويل، المتوسط والقصير المدى عبر دورات تدريبية بالمغرب، تدريبات تأهيلية، رحلات دراسية، بعث خبراء، إنجاز برامج مشتركة. للإستفادة من الخبرة والتجربة

[٤١])محمد بن امحمد العلوي، امن الحدود اولوية استراتيجية للمغرب داخل محيطة المغاربي والافريقي، المصدر سبق ذكره ، ب ص .

المغربية المكتسبة في عدة ميادين كالصحة، الزراعة، الماء الصالح للشرب، الصيد البحري، البنية التحتية، العدل وغيرها.[٤٢]

ويحتل التعاون الإقتصادي والمالي مكانة مهمة ضمن أنشطة الوكالة المغربية للتعاون الدولي بحكم تنوع وتعدد الأنشطة المنوطة بها. حيث يعرف هذا النشاط دينامية متصاعدة لدعم مشاريع التنمية مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء. هذا التعاون سيتوافر على مزايا هامة تتجلى في عدة عوامل تسير كلها في اتجاه ضرورة تأسيسه، من أبرزها :[٤٣]

١- تقاسم الدول النامية عدة مؤهلات وإمكانيات، فقدراتها ومواردها تتكامل فيما بينها في غالب الأحيان، كما أن اقتصادياتها تعتبر متقاربة على الرغم من اختلاف درجة نموها، وهذا ما يسهل نقل وتحويل التكنولوجيا وتبادل الخبرات فيما بينها.

٢- استطاعت العديد من البلدان النامية تنويع اقتصادياتها مما مكنها من اكتساب قدرة كبيرة على إنتاج السلع والخدمات.

٣- خلقت ثورة الاتصالات فرصا جديدة لتبادل أسهل للمعلومات.

٤- الاتجاه نحو تعجيل العولمة وتحديد التجارة خلق فرصا جديدة لتبادل السلع والخدمات والمعلومات بين الدول النامية.

٥- يتوفر عدد كبير من الدول النامية اليوم على إمكانيات هائلة في مجال الموارد البشرية تكونت في مؤسسات تعليمية ذات مستوى تقني عالي.

٦- بدأت جهات جديدة فاعلة(فضلا عن الحكومات) تبرز في مجال التعاون الدولي، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص اللذين بات دورهما يتضح أكثر في مجالات التعاون.

أن حرص العاهل المغربي بصفته أميرا للمؤمنين في المجال التداولي المغربي، على توظيف رمزيته الدينية والروحية بالنسبة لسكان دول منطقة الساحل وإفريقيا الغربية، قد

---

[٤٢]) حاتم خاطر، المغرب وافريقيا...ديناميكية جديدة في العلاقات ، الرباط، ١٢\ تموز\ يوليو\٢٠١٣،ص٢٧.

[٤٣])الصدقي يوسف ، المقاربة الافريقية في الدبلوماسية الاقتصادية المغربية ، مركز جامعة محمد الاول ، وجدة ، ٨\ اذار \ ٢٠١٤، ص ١٨.

يكون له من الآثار الإيجابية على الأمن والاستقرار بالمنطقة ما لا يمكن حصره خاصة بالنسبة للأمن الروحي والحفاظ على تأثير "الخصوصية الدينية المغربية" التي تتسم بالاعتدال والوسطية في إفريقيا، كما سيسمح باتخاذ التجربة المغربية في تدبير الشأن الديني كنموذج ناجح يحتذي به في مجال الأمن الروحي ومحاربة الإرهاب، وفي مقاومة الافكار التي تتبناها الحركات الإرهابية كتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وباقي الجماعات المسلحة في المنطقة التي تمس بالأمن والاستقرار وتؤدي عملياتها الإرهابية في النهاية إلى تبرير التدخل العسكري للقوى الدولية التي تتصارع فيما بينها حول مصادر الطاقة والثروات لما أصبح لمنطقة الساحل من بعد استراتيجي في الاقتصاد الدولي بعد اكتشاف النفط فيها بكميات تجارية.[٤٤]

اذ يقول دانيال فولمان بهذا الصدد (مادام استيراد البترول في نظر الولايات المتحدة مسالة أمن قومي ستظل إفريقيا طيفا لا يبارح مخيلة قادة البنتاغون ومن غير الواضح على وجه الدقة متى وأين سيكون ذلك لكن اندلاع شرارة أية أعمال حربية حدودية إقليمية سيكون ذريعة كافية لهذا التدخل) ونفس الأمر بالنسبة لفرنسا التي تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة حيوية لمصالحها الاقتصادية حيث تدخلت فعليا في شمال مالي بدعم تام من الولايات المتحدة بعد استيلاء التنظيمات الإرهابية المسلحة على منطقة ازواد في شمال مالي بعد تغلبها على الحركة الوطنية لتحرير ازواد التي يشكلها الطوارق.

كما سيسمح بمواجهة النزعات الانفصالية التي زرعها الاستعمار الأوربي والتي تحاول زعزعة استقرار المنطقة وتعمل على تفتيتها وإضعافها، وذلك من خلال تقوية الروابط الروحية وإيجاد بدائل حقيقة وموضوعية للتعايش والسلم خاصة في الصحراء الغربية التي تعتبر بوابة المغرب نحو إفريقيا وصلة وصل استراتيجية في التكامل والاندماج الاقتصادي والثقافي، وأيضا التعاون الأمني والعسكري مع دول الساحل.[٤٥]

---

[٤٤]) جولة العاهل المغربي في ثلاث دول ، الرباط تستعيد دورها السياسي في إفريقيا ، صحيفة الزمان الدولية ، العدد(٣٢٢١)، ٢٠ \اذار \مارس ٢٠١٣، ص٢.

[٤٥])ميشيل ت كيلر ودنيال فولمان ، النفط الإفريقي والأمن القومي الأمريكي ، ترجمة شاهير عبيد ، مجلة الثقافة العالمية، العدد ١٣١، اب\ أغسطس ٢٠٠٥، ص٢٢.

وهنا لابد من الاشارة الى ضرورة إعادة النظر في السياسة الخارجية للمملكة المغربية، خاصة في شقها الإفريقي، والتخلي عن المقاربة المرتكزة على دبلوماسية الموقف من الصحراء الغربية التي يبني عليها المغرب علاقاته الخارجية مع دول القارة الإفريقية لأنها سياسة لم تعد مجدية، لذلك سيكون من الأجدى تغيير قواعد اللعبة الدبلوماسية المغربية بالانفتاح على الدول الإفريقية، وفتح قنوات الحوار مع هذه الدول وتعزيز علاقتنا الاقتصادية معها، وإجراء حوار معمق معها حول قضية الصحراء من موقع المصالح الاقتصادية، طالما أن السياسة العالمية الحالية لا تفهم إلا لغة المصالح المتبادلة أو ما يصطلح عليه بالواقعية السياسية. فالقارة الأفريقية تزخر بمخزون هائل من الثروات يؤهلها لأن تكون المورد الأساسي لصناعات العالم في المستقبل القريب، والمملكة المغربية واعية لهذا التحدي وهذه الفرصة ولهذا سعت الدبلوماسية المغربية تجاريًا وسياسيا وثقافيا في تقوية نفوذها والعمل على التخلص من الضغوطات الممارسة عليها في قضيتها المحورية الصحراء الغربية، وقد أوضحت المملكة الكثير من سياساتها المتمثلة في عدم التدخل في شئون الغير والمساهمة في السلم والأمن الدوليين والدفاع عن القضايا العادلة.[٤٦]

كما اعتبر خبراء أوروبيون ومغاربة خلال مؤتمر نظم في الرباط العام ٢٠١٥، حول(المغرب في الموقع الجيوسياسي الأفريقي) من تنظيم مركز الدراسات الأفريقية التابع لجامعة محمد الخامس في الرباط. أن مستقبل المغرب وأوروبا في القارة الأفريقية، وذلك بالنظر إلى نسب النمو المتوقعة المرتفعة بهذه القارة، وهو ما جعلها تثير اهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية والهند والصين.

وقال(شارل سان برو)،المدير العام لمرصد الدراسات الجيوسياسية بباريس، إن "الخبراء يعتبرون أن أفريقيا هي المستقبل، خصوصا أن نسب النمو المتوقعة في هذه القارة هي الأكبر من نوعها في العالم خلال السنوات القادمة، وهو ما جعل القارة تثير

[٤٦]) المملكة المغربية.. وسياسة التواصل في العمق الافريقي ، المصدر سبق ذكره ، ص١٣.

اهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية والهند والصين". وأوضح أن سياسة انفتاح المغرب على أفريقيا من أولويات الدبلوماسية المغربية، وهو ما يجعل المغرب صلة وصل بين أوروبا وإفريقيا، بالنظر إلى موقعه الاستراتيجي وما يمتلكه من ارث تاريخي وديني وروحي في افريقيا، وتوفره على واجهتين بحريتين. وتابع قائلا: "المغرب يعتبر البلد الوحيد عربيا الذي يتوفر على علاقات أفريقية قوية".

ولفت(سان برو)، إلى أن العاهل المغربي(محمد السادس)جعل أفريقيا من أولويات الدبلوماسية الخارجية لبلاده، حيث تتسم بتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية والزراعية بالإضافة إلى الدبلوماسية والدينية مرتكزا على مجموعة من المرتكزات(انفة الذكر) التي تعطي المغرب موقعا متقدما في دول افريقيا جنوب الصحراء. ومضى قائلا: "في ظل ارتفاع مؤشرات التطرف في المنطقة، وتحرك مقاتلي جبهة البوليساريو، يطرح تحديات على مستوى المنطقة، واستقرارها رهين بانخراط المغرب في وضع استراتيجية لمواجهة هذه التحديات". ودعا إلى إيجاد حلول أمنية بمنطقة الساحل والصحراء، في ظل هذه التحديات، مشيرا إلى أن "مقاربة المغرب في محاربة الإرهاب تعتبر نموذجا في المنطقة". وأن "أوروبا تعتبر المغرب شريكا استراتيجيا مهما، خصوصا في ظل مساهمته في استتباب الأمن في المنطقة وتقوية الأمن الروحي وتدبير الشأن الديني (المغرب أطلق استراتيجية لتدبير الشأن الديني العام ٢٠٠٤، ويدرب أئمة المساجد في العديد من الدول الأفريقية)".

بدوره، قال(محمد الزروالي) أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في مدينة وجدة(شمال شرق المغرب)، إن عدد الاتفاقيات بين بلاده والدول الأفريقية يبلغ نحو(٤٨٠)اتفاقية تهم الاستثمار والتجارة والقطاع العام والخاص والعديد من القطاعات الاخرى، ورغم ذلك تبقى غير كافية. واعتبر الخبير المغربي أنه رغم التطور المسجل بأفريقيا تبقى قارة غير مستقرة بسبب العديد من الصراعات والأخطار مثل الإرهاب والاتجار في البشر وتجارة السلاح والإشكالات على مستوى الأمن الغذائي. ولفت إلى أن بلاده تقيم علاقات قوية مع دول أفريقيا الغربية ودول الساحل ولم يصل

إلى المستوى المطلوب مع دول الأفريقية الأخرى، وأن مستقبل المغرب في أفريقيا. وأشار إلى أن الاتفاقيات المغربية الأفريقية على المستوى الأمني قليلة. ودعا إلى ضرورة إنشاء هيئة في بلاده تعنى بملفات الأمن والدفاع من أجل مواجهة العديد من التحديات المطروحة على مستوى الأمني، خصوصا ان الاستثمار والتجارة تأتي بعد تحقيق الأمن والاستقرار. وأوضح أن هدف هيئة الأمن والدفاع هو تطوير الآليات الأمنية مع الدول الأفريقية وتعنى بمحاربة تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية ومواجهة التحديات الأمنية.[٤٧]

الخاتمة:

إن تفعيل العلاقات المغربية الإفريقية يحتاج إلى بلورة سياسة إفريقية وفق تصور وإستراتيجية متكاملة تهدف بالأساس إلى استغلال الفرص والإمكانات التي تتيحها الرهانات الإستراتيجية الدولية في إفريقيا جنوب الصحراء سواء على الصعيد الاقتصادي او السياسي والأمني ، علاوة على تكييف السياسة الخارجية المغربية الإفريقية لمصالحها الحيوية مع الرهانات الاقليمية التي بدأت تعرفها إفريقيا جنوب الصحراء بسبب إحتدام التنافس بين عدد من القوى الإقليمية ، ولكن التعامل مع هذه الرهانات تظل عملية محفوفة بعدد من الصعوبات والمعوقات التي تتطلب من المغرب التعامل معها والعمل على التخفيف منها.

ولتنفيذ تلك الإستراتيجيات البديلة فإن الأمر يستدعي توفير الوسائل والآليات اللازمة في العمل الديبلوماسي المغربي ومن أهمها تفعيل آليات الدبلوماسية الثنائية عبر إعادة تقويم مصالح المغرب في إفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى إعادة تقويم العلاقات الثنائية عبر تقوية أشكال التعاون السياسي من خلال تكثيف المغرب للتعبئة السياسية، كتعبئة التحالفات السياسية المرنة وتوظيف الوساطة لحل النزاعات الإفريقية، إلى جانب تنشيط للدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الموازية بغرض توسيع العلاقات الثقافية.

---

[٤٧])خالد مجدوب ، خبراء:مستقبل المغرب وأوروبا في القارة الافريقية ، ندوة لمركز الدراسات الافريقية التابع لجامعة محمد الخامس في الرباط ، الرباط ، ٢٨ ايار\ مايو ٢٠١٥، ص٣٦.

إن انخراط السياسة الخارجية المغربية في الاستراتيجيات الدولية الكبرى، سواء تعلق الأمر بالقضايا الأمنية، او الانفتاح الاقتصادي، تفرضه أهمية المغرب باعتباره دولة ذات موقع جغرافي واستراتيجي هام، وله تأثير وحضور بالغ الأهمية في استقرار وأمن المتوسط الذي تراهن عليه القوى العظمى .

وهكذا فإنه على المغرب توظيف ما يمتلك من مرتكزات (جغرافية وتاريخية ودينية وثقافية وسياسية واقتصادية امنية) لصناعة دبلوماسية فاعلة تساهم في خلق سياسة خارجية تساعد على إعادة تنظيم علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء وترتيبها بشكل يضمن خدمة مصالحه داخليا وخارجيا، ويمكن القول هنا ان جميع مؤشرات المستقبل تؤشر امكانية نجاح المغرب في هذا الامر.

الملخص:

رغم الاعتبارات الجغرافية والتاريخية التي تربط بين المغرب ومحيطه الإفريقي، فإن علاقاته بالقارة السمراء تتحكم فيها عوامل أخرى من بينها الجوانب الاقتصادية والدينية المتمثلة في الروابط الروحية والثقافات المشتركة، ويمكن تحصيل منافع سياسية واقتصادية كبيرة عبر استثمار العوامل الدينية والانتماء للعالم الإسلامي كأوسع مجموعة بشرية في الوقت الراهن الذي يشمل بدوره بعض البلدان الإفريقية. فقد كانت ومازالت المرتكزات او العوامل (التاريخية والجغرافية والدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية) تتحكم في توجيه السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا ودعم علاقات المملكة مع القارة السمراء ، كعوامل تدفع بعلاقات المغرب مع بعض الدول الإفريقية نحو التفاعل والتماسك ، بغض النظر عن التوترات السياسية أو الاقتصادية المتقلبة بين المغرب وهذه البلدان.

(The Foundations of the Moroccan Foreign Policy in Sub-Saharan Africa):

Majeed Kamil Hamzah
Faculty of Fine Arts \ University of Baghdad

Abstract :

Despite the geographical and historical considerations that links between Morocco and the surroundings of Africa , the relations with the Black Continent is controlled by other factors, including economic and religious of spiritual ties and common cultural aspects , and can collect significant political and economic benefits through investment religious factors and belonging to the Muslim world, The largest human group at the present time which includes some African countries . It was and still pillars or factors (historical, geographical , religious, cultural , social, political , economic and security) control in directing the Moroccan foreign policy toward Africa and support the Kingdom's relations with the continent , as factors pushing relations Morocco with some African countries towards interaction and cohesion , regardless of political tensions or economic fluctuating between Morocco and these countries .